

الحسكة: واشنطن وسياسة حافة الهاوية

■ **حميدي العبدالله**

تعتمد الولايات المتحدة سياسة قائمة على «مبدأ حافة الهاوية» إزاء المواجهات العسكرية القائمة بين الجيش السوري وبعض المجموعات الكردية. تمتثل هذه السياسة بمسالتين أساسيتين: المسألة الأولى، الإعلان أنّ واشنطن ستردّ إذا تعرّضت قواتها الموجودة على الأرض للخطر من قبل الطيران السوري. وهذا المبدأ يعني أنّ واشنطن تحصر ردّها بتعرّض قواتها للكصف من قبل الطيران السوري، ولكنها لم ترفع هذا الالتزام إلى مستوى الدفاع عن المجموعات الكردية المنخرطة في مواجهة مع الجيش السوري في مدينة الحسكة.

ويكلم تأكيد لهذا الإعلان دلالاته وأبرزه هذه الدلالات أنّ واشنطن لا تريد أن تورّط نفسها بالترزام بتخطى حدود الدفاع عن قواتها الخاصة الموجودة إلى جانب المواقع التي تنتشر فيها قوات سورية الكردية.

المسألة الثانية، التحذيرات المتكرّرة من أنّ الولايات المتحدة قد تعرّض نشاط الطيران السوري، ولكن هذا التحذير ظل في الإطار العام، بدليل أنّ الطيران السوري واصل تحليقه في أجواء الحسكة من دون أن يعترضه الطيران الأميركي، الأمر الذي يشير إلى أنّ التحذيرات الأميركية لم تصل بعد إلى مستوى اتخاذ قرار برفض منطقة حظر جوي يشمل المناطق التي تنتشر فيها قوات سورية الديمقراطية.

هذه السياسة هي سياسة حافة الهاوية، فلماذا تعتمد الولايات المتحدة هذه السياسة دون غيرها؟

لا شك أنّ بديل سياسة حافة الهاوية هو الانخراط المباشر في الصراع، أو الانتكاف النهائي، ولكن كلا الخيارين لا تفضّلهما الولايات المتحدة، خيار الانخراط المباشر يحمل معه مخاطر كبيرة، ومن ضمنها الصدام مع روسيا وما يترتّب على ذلك من تداعيات خطيرة لا ترغبها جميع الأطراف بما في ذلك الولايات المتحدة، والانسحاب الكامل غير وارد على الإطلاق لأنّ من شأن ذلك أن يترك تداعيات سلبية على نفوذ ومصالح الولايات المتحدة ليس في سورية وجهها، بل على مستوى المنطقة، وقد يؤثّر ذلك في هذا التوقيت على حملة الديمقراطيين في الانتخابات الأميركية المقبلة.

تعتمد واشنطن أنّ سياسة حافة الهاوية تحقق حتى الآن مكاسب تساعدها على تعزيز نفوذها الميداني في سورية بكلفة غير موجودة، بينما الخيارات الأخرى ستكون كلفتها أعلى، وتناجها غير مضمونة.

أكراد سورية... الوقائع والحقائق

■ **هشام الهبيشان**

ما نسمعه يومياً من حديث لبعض القوى الكردية والشخص والراديكالية، عن نيّتها إنشاء إقليم أو بالأحرى دولة مستقلة في شمال شرق سورية، بعد ضمّ مناطق جديدة لمناطق تواجد الأكراد بسورية، ما هو إلا حديث يدل على التنهازية لبعض الأكراد الراديكاليين، ومن يقف في صفّهم، فلقد أثبتت المرحلة الحالية، وخصوصاً ما يجري في الحسكة، التنهازية لبعض قادة الأكراد السياسيين، وهذه التنهازية تجعلهم يتعاملون مع النظام الرسمي السوري، للحصول على مكاسب قومية بدل جهة، فيما يتعاملون مع ما يُسمّى القوى الدولية الداعمة لما يسمّى «المعارضة» السورية المعتدلة منها والمتطرفة... على أساس أنهم تفصيل أساسي من فصائل المعارضة.

وهنا بالتحديد لا يمكن إنكار حقيقة أن طيفاً واسعاً من أكراد سورية، ما زالوا في خندق سورية الدولة ووحدها، واليوم في سورية، تمتدّ مناطق تواجد الأكراد على مساحات واسعة إلى حدّ ما بشمال وشمال شرق سورية... عين العرب، فرخين، رأس العين، القامشلي، جرابلس، الحسكة... وهم يشكلون ما نسبتبه 6% تقريبا من عدد سكان سورية، وهنا يجدر بنا التنبؤ، بأنّ أكراد سورية بمعظهم، كان لهم موقف خاص من مسارات الحرب على سورية، والتزموا مسار الحياد المرتكز على موقفهم الداعم للدولة السورية.

ولكن بعد بدء التنظيمات المتطرفة لمعارك واسعة، تستهدف أماكن تواجد الأكراد، في خندق الأكراد للحمل السلاح، لحماية أنفسهم وأماكن تواجدهم، ومن هنا استغل البعض من الأكراد مدعوماً بأجندة دولية، حمل السلاح للأكراد، لاستثماره بمواقع أخرى، سعيًا من هؤلاء لحرف مسار بولصة أكراد سورية لغير موقعها الصحيح... من خلال الحديث والمطالبة بحكم ذاتي للأكراد، وفي مناطق واسعة من شمال وشمال شرق سورية.

اليوم لا يمكن إنكار حقيقة أنّ بعض الأكراد السياسيين، يحاولون منذ عشرات السنين، البحث عن وطئ لهم على حساب العرب، ولا يهتمهم للوصول إلى هذا الهدف، التعامل والتعاون مع أعداء العرب، ولنا في التجربة العراقية خير شاهد ودليل، منذ أيام الزعيم الكردي الملا مصطفى البارزاني التي تعاون أحياناً مع شاه إيران، وأحياناً كثيرة مع العدو الإسرائيلي، ليتسبب في الكثير من الحروب في شمال العراق، منذ أيام أول رئيس للجمهورية في العراق عبد الكريم قاسم -وانتهاء، بإيام الرئيس السابق صدام حسين، بحجة البحث عن حكم ذاتي للأكراد.

واليوم، يحاول بعض الساسة الأكراد السوريين، المرتبطين والمدعومين من أجنداث خارجية، تكرار نفس السيناريو العراقي في سورية، فهؤلاء يريدون استغلال سوء الأوضاع السياسية في سورية، لتحقيق «مكاسب قومية»، ووصلت بهم «الوقاحة»، للاعتراض على وحدة سورية وعروبيتها، وهنا نقول إنّ من حق الأكراد أن يكون لهم هوية ثقافية داخل آية دولة عربية، ولكن ضمن إطار الهوية السياسية العربية لهذه الدولة، وليس السعي لانتزاع هذه الحقوق بقوّة السلاح.

خاماً، لا يمكن إنكار حقيقة أنّ عسكرية بعض أكراد سورية، وتسليحهم من قبل منظمة العرب على سورية، ستكون له آثار وتداعيات سلبية في المستقبل، نتيجة حجم الضخ الكردي الذي يسعى البعض لتجسيده، خدمة لمصالح تقسيمية لسورية الدولة.

✉كاتب وناشط سياسي-الأردن hesham.habeshan@yahoo.com

كيري: مرحباً للأكراد

- لم يكد جو بايدن نائب الرئيس الأميركي ينهي كلامه عن دعوة الأكراد للالتزام بالإنذار التركي والمغادرة إلى شرق الفرات، حتى صرّح وزير الخارجية الأميركي جون كيري بأن الأكراد يفعلون.
- كم هو مدل ومهين لميليشيات وحدات الحماية هذا الظهور كأداة تتلقى التعليمات وتتفكها على الهواء بلا عناء اللقاء، وهي التي كانت تبدو كقوة مستقلة سورية تنهائي بانها ليست مع المعارضة التي صارت ذلياً سعودياً تركيا وتنام في حصن تنظيم القاعدة وليست تابعة للحكومة لأنها معارضة لديها حقوق وهي على خط متوازن بين روسيا وأميركا بما يخدم إستراتيجياتها.

- تمدّرت ميليشيات وحدات الحماية على الجيش السوري الذي أمدها بالدعم لتواجه داعش والنصرة وتحمي مناطق سيطرتها أملاً بتوافق لاحق على حجم الخصوصية الكردية في سورية الغد.

- قالت لجان الحماية إنّ موقفها تعبير عن الاستقلال الذي توّمه الآخرون فيها واللكن كان يعلم أنّ الأميركي وراء الباب يحزض.

- حسنا فلما يجلس السوري يترك الحقائق تظهر وتسقط ورقة التين

بإعلان الأميركي لنهاية وهم الاستقلال وباتت الآن الكلمة للأكراد السوريين في وطنيتهم الأعلى من العصبية.

التعليق السياسي

البناء

الاستسلام والتعايش مع «إسرائيل» بسلام هو مشروع السعودية الوحيد



فهد بن عبد العزيز

■ **د. رفعت سيد أحمد**

يحدثنا التاريخ السابق لما سمي زيفا بريغ الثورات العربية (2011) عن العديد من المؤشرات المتسارعة حول خريطة التقارب السعودي – الإسرائيلي» في السنوات السابقة منها:

1 – كان تركي الفيصل، سفير المملكة العربية السعودية السابق في واشنطن، ورئيس جهاز مخابراتها الأسبق، أول من دشّن هذا التوجه الإفتاحي العلني، ولايزال يمارسه بيقع وفجور لا يليق بغير عربي أو مسلم، بدءاً عندما استقبل صحافياً «إسرائيلياً» أثناء مشاركته في منتدى دافوس الاقتصادي، الذي عقد دورته الشرق الاوسطية في منتجع شرم الشيخ في ربيع 2006، وأعطى هذا الصحافي حديثاً صحافياً مطولاً نشره في صحيفته، تضمن مجموعة من النصائح لرئيس الوزراء «الإسرائيلي» إيهود أولمرت حول كيفية دفع عملية السلام في المنطقة. وبعدما بنشره تقريبا، أكد تركي الفيصل أن بلاده تحاول إقناع الفلسطينيين، بكل الوسائل، باتباع أسلوب المقاومة السلمية، على طريقة المهاتما غاندي، والتخلي عن الفتح المسلح لعدم جدواه، بسبب الفارق الهائل في موازين القوى لصالح «الإسرائيليين».

2 – فاجأت الحكومة السعودية المراقبين عندما تبنت موقفاً متسرّعاً وغير واضح، ورد على لسان متحدث رسمي باسمها، أذانت فيه أسر «حزب الله» لجنديين «إسرائيليين» والتسبب بالعدوان «الإسرائيلي» على لبنان، وحملت الحزب مسؤوليّة هذا العدوان ونتائج. ولم تدن بكلمة واحدة الطرف «الإسرائيلي» الذي كان يدمر لبنان وعاصمته بيروت، ويقتل العثاق من أطفاله.

طمأنة «إسرائيل»

ويتضح مما سبق، أنّ العلاقة السرية بين الكيانتين أخذت طورا جديدا، وهو ما يوضحه مقال الكاتب الأميركي «سيمو هيرش» الذي نشرته مجلة «نيويوركر» في 3/5/2007، تحت عنوان «إعادة التوجيه».

يقول هيرش عن العلاقة بين المملكة و«إسرائيل»: ان التحول في السياسة دفع السعودية و«إسرائيل» إلى ما يتبناه «مناقح الاستراتيجي الجديد»، لا سيما أن كلا البلدين ينظران إلى إيران على أنها تهديد وجودي. وقد دخلوا (السعوديون والإسرائيليون) في محادثات مباشرة، حيث يعتقد المسؤولون أن استقرارا أوسع في «إسرائيل» وفلسطين سيُعطي إيران نفوذا أقل في المنطقة. ومن ثم أصبحوا أكثر تحذرا في المفاوضات العربية – الإسرائيلية». وخلال العام الماضي، توصل السعوديون و«الإسرائيليون» وإدارة بوش، إلى سلسلة من الاتفاقات غير الرسمية. حول توجهم الإستراتيجي الجديد، وشمل هذا الأمر عناصرهما: طماننة «إسرائيل» إلى أنّها متها ولي الأمر الاسمي، وأن واشنطن والسعودية والدول الخليجية الأخرى تشاركها قلقها حول إيران.

ويتعلل سياروس فانس، في مذكراته عن زيارة فهد للولايات المتحدة الأميركية، وبعد تأكيد رئيسهها على التزامه الذي لا يتزعزع بأمن «إسرائيل»، وحينما يسأل الملك فهد عن رايه يجيب: «إن هذه المسئلة مبعوتة للتوصل إلى حل شامل للعربية الإسرائيلية»، ولم يحدث أن توترت علاقة السعودية مع الولايات المتحدة الحامية الاقوى لدولة «إسرائيل»، وحتى بعض المواقف السعودية التي تبدو وكأنها مخالفة لسياسة أميركا، فإن ذلك «نوع من الخلاف بين الاحباب».

يقول الكاتب في مذكراته، ان السادات «كان يرغب في فعلين على المدى الباتنه غير راغب في ايجاد دولة فلسطينية مستقلة، وهو يرى أن وجهة النظر هذه مشتركة بينه وبين السعوديين والعرب المعتدلين». هذه الحقيقة التي يتكتمها آل سعود عن موقفهم من «إسرائيل»، وسلام هو مشروع فلسطينية مستقلة، فالنظام السعودي لا يمتلك أي مشروع جدي يقضي بحل القضية الفلسطينية حلا عادلا، بل أن الاستسلام والتعايش مع «إسرائيل» بسلام هو مشروعهم الوحيد. هكذا طرح فهد مشروعه الفاشل في قمة «فاس»، وتسلم الملك عبدالله في مبادرته السلام العربية 2002، ثم عاد ويأبى وابنه محمد في تواصلهم المباشر، أو عبر وكلاء الثمالي تركي الفيصل أو أنور عشقي، والحلب على الجرار. كان يحوي هذا المشروع على ثمان نقاط أهمها انسحاب «إسرائيل» من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام 1967، بما فيها القدس، وإزالة المستعمرات التي أقامتها «إسرائيل» في الأراضي العربية بعد عام 1967، وخضوع الضفة الغربية لقطاع غزة لفترة إنتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة، لمدة لا تزيد عن بضعة أشهر، وتأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلامة ومن ضمنها «إسرائيل» طبعاً، فقول المشروع بالرّض القاطع من قبل دول «جبهة سعودي» (سورية) وليبيا واليمن والجزائر). أما الدول الأخرى بما فيها الدول الخليجية، فقد أيدت المشروع تبعا لسعودية. وما تحققت هذا المشروع إلا بعد أن أصبح لإشاعة روح الإنهزام والتخاذل عن المطالبة بالحقوق المشروعة للمسلمين وخصوصا الشعب الفلسطيني، وهذه الأيام لا تحتاج لإنبات الدور السعودي في إقرار أمن «إسرائيل» والاعتراف بها.

«العشق» والمصلحة

ومن الأمور المضحكة في علاقة «ولاة العم» آل سعود و«الإسرائيليين» أن ينكر «آل سعود» أنهم يطبعون مع العدو الصهيوني. وعندما تشتد الحملة على مندوبيهم المطبعيين أمثال أنور ماجد عشقي، الجنرال المهان؛ يتبرأون منه وكأنه يستطيع أن يذهب إلى حمام بيته بحزّة ومن دون استئذان متغلبه، فلا يزال ولاي مسؤول سعودي، صرغ قامه أو كبر، يجروّ أي أن يتحرك من دون إذن حكامه آل سعود، وأن يذهب لمدينة سعودية أخرى، وليس إلى دولة (ودولة عدوة وفقا لأذرعاف الإسلامية والعربية التي تدعي السعودية الانتماء إليها).

إن التاريخ يحدثنا بأن الملك الراحل فهد هو الذي دفع عدنان خياط السابق في رحله في مجال الاستثمار والمال، إلى القيام بخلق جهود «الفاشا» إلى «إسرائيل»، والمملك الراحل عبدالله (الذي صدعونا بأنه عروبي) هو أصلاً لا يقفه معنى كلمة عروية، وهو الذي دفع بندر بن سلطان، السفير السعودي السابق في أميركا، ومسؤول الأمن القومي الحالي، لإقامة علاقات وزيارات وطيدة مع رجال «الموساد» إبّان الحرب على لبنان (2006). والمعروف أيضا، أن الشركات «الإسرائيلية» التي تعمل في الرياض، منذ الثمانينات وحتى اليوم، وصل عددها إلى 19 شركة، وهي تحمل أسماء أميركية، حتى لا يلغضب الرأي العام ويتكشف ازدواجية آل سعود التارخية، في ادعاء الاسلامية والعروية، في الوقت الذي يمارسون فيه التطبيع الاقتصادي مع عدو العروية والإسلام؛ ثم بماذا نسمي العلاقات الثنائية والاقتصادية



جورج بوش



جيمي كارتر



آبار النفط السعودية... محط أنظار «إسرائيل»

وصفقات شراء السلاح السنوية - التي لا تصل أصلا - مع دول الغرب، والتي تصب عوائدھا في جيوب الصهاينة، للإنتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000. ولا زالت المشاريع قائمة والإنتفاضات في مواجهتها أيضا قائمة، وأخرها إنتفاضة السكاكين (2016).

مخطط استراتيجي للتواصل

إن مخزون الأفكار والبيانات لمخذي القرار في «إسرائيل» خصوصا قبل ما سمي الربيع العربي (2011)، لم يعدم صياغة التصورات والمشروعات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي بين «إسرائيل» ودول الخليج وعلى رأسها السعودية بشكل خاص، حيث تقدر الاقتصاديون «الإسرائيليون» زيادة في الصادرات «الإسرائيلية» بمقدار الثلث، في حالة إستيراد السعودية ودول الخليج عشرة بالمئة فقط، من إحتياجاتها من الواردات، التي قدرت بأربعين بليون دولار، في العام 1991، من الدولة الصهيونية. لذا بدت دول شبه الجزيرة العربية، في الخرائط «الإسرائيلية»، المرتبطة بالمشروعات المفترحة، جزءاً من الكيان الاقتصادي الشرق أوسط الموحد، الذي يخرق الحدود بالطرق الدولية، وخطوط السكك الحديدية، وشبكات الكهرباء، وأنابيب النفط والغاز، وقنوات المياه، ومسارات الطيران وأنظمة الاتصالات، حيث وضع الجانب «الإسرائيلي» المملكة السعودية في صدارة قائمة الدول التي يتطلع الى التعاون الاقتصادي معها، وذلك بحسب ما أكده عام 1994 رئيس شعبة الميزانيات في وزارة المالية دافيد برودت، لكون السوق الأهم للصناعات «الإسرائيلية» بين الأسواق المستقبلية في المنطقة، هي السوق السعودية، وما يقترن بذلك من مشروعات لنقل نفط دول الخليج عبر «إسرائيل»، منها مشروع الاقتصادي «الإسرائيلي» جديعون فيشلزون، وفي قتمه إطلاقاً من قناه الجنس السعودي الحسكة في أرض الحجاز تعلم ذلك، وتباركه، بل وربما، هي:
- خط بنبع – العقبة، بطول 950 كلم، الذي يتفرع من خط راس تنورة – العقبة.

ب- خط طراس تنورة – العقبة، بطول 1550 كلم.
ج- خط من جنوب الكويت – العقبة بطول 1300 كلم.
د- خط يربط أنبوب شركة نفط العراق، بخط الكويت – العقبة داخل الكويت، أو بجوارها، بطول 170 أو 270 كلم.
هـ- تمديد خط «التاباين» إلى حيفا، بطول 1700 كلم. من الخليج العربي – السعودية – الأردن، بمحاذاة الخط الاصلي لأنبوب شركة نفط العراق.

وبخلاف الخبار الأخر، يتم نقل النفط في الخطوط المقترحة من خليج العقبة / ايلات، عبر خط ايلات – سفنلان على البحر المتوسط، لذا جاء – وقتها – إنشاء ميناء في غزة لاستخدامه لهذا الغرض، أو لغرض تجاري مشترك، وهو خيار يتطلب، برأي فيشلزون، شق طريق برية تمتد من الكويت، أو من ميناء سعودي على الخليج العربي، إلى العقبة فأحمر المتوسط. وبذلك يدمج فيشلزون عملية نقل النفط بمشروع الطرق والمواصلات، التي تربط بين «إسرائيل» ودول الخليج العربية، ثم الأهم والأخطر، الآن، هو إستخدام آل سعود لجزيرتي «تيران» و«صنافير» المتنازل عنهما من مصر، لصالح دفع التطبيع الاستراتيجي بين السعودية و«إسرائيل» خطوط واسعة وخطيرة لإلام.

لكل هذه الأهداف والمخططات، أقيمت بين «إسرائيل» وبعض دول الخليج العربية، وفي مقدمتها السعودية، جسور اتصال وتفاهم متعددة، كأحد ملاحج «الشرق الأوسط الجديد»، منذ إعلان الملك السعودي الراحل فهد عن مبادرته للسلام بين العرب و«إسرائيل»، مروراً بمؤتمر مدريد للسلام في العام 1992، فمبادرته الملك عبد الله للسلام، في بيروت، في العام 2002، وما صاحب ذلك من إقدام دول الخليج على إلغاء مقررات الحرب المعلنة لـ «إسرائيل»، من المرتجعين الثانية والثالثة في أيلول/ سبتمبر 1994، ثم أنخراط بعض هذه الدول في علاقات اقتصادية وتجارية مباشرة مع «إسرائيل» مثل قطر، سلطنة عُمان، والبحرين والسعودية. وتمتد العلاقات الإسرائيلية / السعودية وتتشعب ولا تتوقف عند مبادرات الملك عبد الله ولا عند موقف دولته المعزّي أثناء حرب لبنان، لكنها تمتد بعمق التاريخ وتحمل حقائق مذهلة، ولاتزال أصداها ترج أركان الأمة، خصوصا بعد زيارة أنور عشقي إلى تل أبيب وتطبيعه الجماعي بأمر الملك مع الصهاينة.

تطبيع إعلامي

لا يخفى على العقلاء من سياسيي وإعلاميي الأمة، الحاجة «الإسرائيلية» التاريخية للتطبيع الإعلامي والثقافي مع المؤسسات الاعلام والنشرية في بلادنا، وأن العدو الصهيوني (بالمعنى السياسي والعملي لـ«إسرائيل»، تجاه دول شبه الجزيرة العربية) وفي هذا الإطار، يعد مشروع «الشرق الأوسط الجديد» مبرراً لمؤتمر مدريد للسلام بين العرب و«إسرائيل»، مبرراً لمؤتمر مدريد للسلام في العام 1992، فمبادرته الملك عبد الله للسلام، في بيروت، في العام 2002، وما صاحب ذلك من إقدام دول الخليج على إلغاء مقررات الحرب المعلنة لـ «إسرائيل»، من المرتجعين الثانية والثالثة في أيلول/ سبتمبر 1994، ثم أنخراط بعض هذه الدول في علاقات اقتصادية وتجارية مباشرة مع «إسرائيل» مثل قطر، سلطنة عُمان، والبحرين والسعودية. وتمتد العلاقات الإسرائيلية / السعودية وتتشعب ولا تتوقف عند مبادرات الملك عبد الله ولا عند موقف دولته المعزّي أثناء حرب لبنان، لكنها تمتد بعمق التاريخ وتحمل حقائق مذهلة، ولاتزال أصداها ترج أركان الأمة، خصوصا بعد زيارة أنور عشقي إلى تل أبيب وتطبيعه الجماعي بأمر الملك مع الصهاينة.

4



أنور السادات

...وتطبيع فني سعودي

في البداية، تذكر الدراسة أن أصحاب شركة «إسرائيلية» اسمها «نيوساوند أنتركتيف م.ض» كلفتهم شركة من طلال تفيغليا في «إسرائيل» لترويج وبيع إنتاجها الفني داخلها. ورفع اصحاب شركة «نيوساوند» وهما الإسرائيليان: داهود أسسيس ويوسف خلف، دعوى قضائية أمام قاضي المحكمة المركزية في تل أبيب، طالبا فيها بوقف بث الشركات «الإسرائيلية»، للآغاني التي تنتجها تلك الشركة، لإبعاد الحصول على إذن من شركتهم (أي بيع الشركة «الإسرائيلية» الآغاني للجهة المعارضة)، بعد أن كانت شركات البث «الإسرائيلية»، تبث هذه الآغاني مجاناً، لعدم وجود وكيل حصري لها في «إسرائيل».

كما شملت الدعوى التي رفعها أصحاب الشركة الممثلة فرض غرامات على جميع مواقع «الانترنت» التي بثت آغانيها، بعد توقيع عقد الشراكة بين الشركتين.

وقدمت شركة المحاماة الشهيرة في «إسرائيل» (شيوبوليت) بصفتها ممثلة لشركة «نيوساوند أنتركتيف»، للمحكمة وناقق ومستندات صادرة عن الشركة السعودية، تكلف بموجبها الشركة «الإسرائيلية» بتفيغليا في «إسرائيل»، وذلك عن طريق أحد فروعها في مصر.

محامي شركة «شيوبوليت» من تل أبيب، طلب من المحكمة إستصدار أمر بوقف إستعمال آغاني محسوبة للشركة السعودية فوراً، وأن يتم دفع مبالغ معينة من المال لمبعوثيها وهم أصحاب شركة «نيوساوند أنتركتيف م.ض- الإسرائيلية». واستند المحامون إلى مستندات ووثائق مأخوذة من إدارة شركة الوليد بن طلال.

صحيفة «ايس»- «الإسرائيلية» نقلت عن محامي شركة «نيوساوند أنتركتيف» قوله: «إذا لزم إحضار توكيل من الشركة السعودية لإبرازة أمام المحكمة «الإسرائيلية» فإننا سنحضر التوكيل منها».

أخطر ما في القضية أن القانون «الإسرائيلي» ينص على أن أصحاب الإنتاج الفني نفسه، أي الطرب أو العزبة، هم الوحيدون الذين يمتلكون حق طلب ثمن إنتاجهم من «الإسرائيليين»، وهذا معناه أن الشركة الفنية السعودية، وفقا للقانون «الإسرائيلي»، وقّعت على العقد نيابة عن عدد كبير من المغنين العرب. وأن أصحاب الإنتاج (العطربون العرب أنفسهم) هم الذين وكّوا شركة (نيوساوند) بتمثيلهم أمام المحاكم الإسرائيلية.

ماذا تعني هذه الحقائق الخطيرة؟ إنها تعني من وجهة نظرنا التالي:

1- إن الشركات الفنية السعودية فتتح باب التطبيع الفني مع «إسرائيل»، لإدلاف سياسية، وليس لأهداف مالية، فهي لا تهتمها هذه العثاق أو الأوف من الدولرات، فصاحبها (الوليد بن طلال) حسب علمنا، هو من أغنى مائة شخصية في العالم. والأمر بالنسبة إليه ليس أمر مال، الأمر أمر سياسية. ويعتقد كثير من المثامين بعلاقات دولته السرية بـ«إسرائيل» أن أعماله وأخوته وعائلته الحاكمة في أرض الحجاز تعلم ذلك، وتباركه، بل وربما، هي:
2- نسال وببساطة شديدة، أين نقابات مصر والوطن العربي الفنية من هذا العبث بحقوق طربينا وبالود الوطني لفننا وثقافتنا، وهي النقابات الرافضة للتطبيع وفقا للقرارات وتوصيات جمعياتها العمومية، وما هو موقف الطربين والمطربات العرب مما يتم باسماتهم في «إسرائيل»، وهل سيسمضون أم سيريضون؟ وإذا رضوا، كيف يحولون هذا الرضا إلى فعل فجاد حقيقي يجبر تلك الشركة على التراجع؟

قواسم المشتركة

بين آل سعود والصهاينة

يحدثنا التاريخ بوقائمه أنّ الدولتين تشتركان في أنها قامتا على أساس علاقة متشعبة من الدين، وعلى وهم أن العالم الخارجي مستعدا لمساعدتنا للإنتفاض عليهم، والسعودية تبني جدارا عنصريا عازلا مع العراق، وتضرب الآن العين بالقبائل المحرمة وليا، وتدمر سورية بالطريقة ذاتها التي تعتمدها «إسرائيل» في بناء الجدار العازل مع الفلسطينيين، وفي قتمه إطلاقاً من قناه الجنس السعودي والجنس اليهودي ودشّن الآخر الموجود خلف الجدار.

وتشترك الأسرة السعودية مع «إسرائيل» في إمتلاك الروح العنصرية نحو الآخر، في الداخل والخارج.

ويتفق حكم آل سعود مع «إسرائيل» في أنها عاشا بالعنف وتسلح الأرهاب ضد الآخر، وهوم التوسع لدى كليهما لتداح حدود جغرافية.

إن جوهر فكرة الحكم السعودي والكيان الصهيوني تقوم على الاعتماد المستمر على الخارج، ليس فحسب في النشأة، بل في كل مراحل الحياة وحتى اليوم. ودعونا نفضل قليلا: إن القهم الخاطئ لعدم تطبيع السعودية مع «إسرائيل» وأنها دولة مستقلة وتدعي تطبيق الشريعة والأسلام الالقي، كل هذا لايزال يحتاج إلى تقنيد، والأفضل أن يكون هذا التقنيد من داخل المملكة، وهنا مهم أن نقدم شهادات من داخل الامر «السعودية»، شهادات علماء وخبراء ومعارضين شرفاء لا يبعون سوى وجه الحقيقة. ونحسب أن شهادة الدكتور/ مضاوي الرشيد، الباحث والخبيرة في شؤون بلادها، والمعارضة التي تعيش في لندن، وابنة العائلة الحجازية العريقة التي إضطهدها آل سعود (عائلة الرشيد) عبر التاريخ، تعدي هي الشهادة الأهم هنا، خصوصا في ذلك الملف الشائك الذي لا يريد أحد من إعلامينا وسياسيين المثاقنين فتحه، الا وهو: العلاقات غير المعتلة بين السعودية و«إسرائيل». اليوم تقدم رؤية تحليلية رائعة للقواسم المشتركة بين المشروعين: مشروع آل سعود، ومشروع آل صهيون. وهي القواسم التي تفسر لامة كلها لماذا يتحالف ضد المقاومة العربية والإسلامية وفي مقدمتها المقاومة الفلسطينية؟ ولماذا تضخ المؤسسة «الوهابية» التكفيرية، صباح مساء، فتاوى تؤيد الأرهاب التكفيري في سورية ضد الكيان الصهيوني، وتكفر من يقوم به من غير إذن ولي الامر. وليها من نكتة عندما يكون ولي الامر هو هؤلاء الحكام العرب المتحالفين مع واشنطن وتل أبيب.

ماذا نقول دراسة الدكتور/ مضاوي الرشيد، والتي نشرت قبل فترة لكنها ما تزال حية وجديدة بالقراءة، هي موضوع الحلقة الخامسة والأخيرة.